

# اقتصاديات محصول البصل في جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد الحميد فوزى العطار والكتور محمد عبد الحميد الدسوقي والمهندس الزراعى جوده أبو شعبان

يزرع البصل فى جميع دول العالم تقريبا ، وتحتل جمهورية مصر العربية المركز الخامس فى إنتاج البصل من ناحية الجدارة الإنتاجية فى العالم، حيث يأتى ترتيبها بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وإيطاليا ، وفرنسا . ويقدر متوسط محصول فدان البصل فى جمهورية مصر العربية للسنوات الثلاث (١٩٦٢ - ١٩٦٤) بنحو ١٦٠ قنطار فى المتوسط ، فى حين أن هذا المتوسط يقدر للولايات المتحدة بحوالى ٢٨٠ قنطار ، وبنحو ٢١٦ قنطار لليابان ، وينخفض إلى نحو ١٦٧ قنطار تقريبا فى إيطاليا ، ويصل إلى حوالى ١٦٣ قنطار فى فرنسا ، وذلك خلال نفس الفترة السابقة .

وينتج البصل فى مصر إما كامل النضج أو أخضر ، إلا أن معظم الإنتاج المحلى من البصل يكون كامل النضج ، وقدر الإنتاج المحلى من البصل فى جمهورية مصر العربية خلال السنوات الخمس (١٩٦٢ - ١٩٦٦) بحوالى ٧١,٩٧٣ ألف قنطار ، كما قدر إنتاج البصل الأخضر لنفس للفترة بنحو ٣,٣٣١ ألف قنطار تقريبا ، أى أن الناتج من البصل الأخضر فى فترة (١٩٦٢ - ١٩٦٦) يمثل ٤,٤ ٪ تقريبا من جملة إنتاج البصل فى مصر . ويزرع البصل فى مصر كحصول شتوى يستمر من شهر أغسطس إلى شهر أبريل ، أو قد يزرع كشتوى متأخر (صيفى) ويمتد نضجه من شهر نوفمبر وحتى شهر يونية ، كذلك قد يزرع البصل كحصول نيلى (مقرر) يمكن فى الأرض من شهر أغسطس وحتى شهر يناير تقريبا . ويزرع البصل بالعمود الصيفية إما منفردا ، أى غير محمل على محاصيل أخرى ، أو قد يزرع محملا على محصول آخر ، وغالبا ما يكون هذا المحصول هو القطن .

- الدكتور عبد الحميد فوزى العطار : أستاذ الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .
- الدكتور محمد عبد الحميد الدسوقي : مدرس الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .
- المهندس الزراعى جوده أبو شعبان : ماجستير فى الاقتصاد الزراعى من جامعة القاهرة .

وتركز زراعة البصل الشتوى كامل النضج في جمهورية مصر العربية في محافظات: سوهاج، والمنيا، وأسيوط، وبني سويف، حيث تنتج هذه المحافظات الأربع وحدها ما يقرب من ٨٠٪ من جملة محصول البصل الشتوى كامل النضج في مصر، هذا في حين تتخصص المحافظات الثلاث وهي: الدقهلية، والمنوفية، والشرقية في زراعة البصل الصيفى المحمل كامل النضج، حيث تنتج ما يقرب من ٨٠٪ تقريبا من إنتاج البصل الصيفى المحمل في مصر، أما البصل الصيفى المنفرد فتركز زراعته في محافظات: القليوبية، والجيزة، والغربية، والشرقية، حيث تنتج هذه المحافظات حوالى ٨٠٪ من إنتاج المحصول الصيفى المنفرد في مصر، وتزرع عروة البصل النبيلية جميعها على وجه التقريب في أربع محافظات هي: المنيا، وبني سويف، وسوهاج، وأسيوط.

وتعتبر العروة الشتوية هي العروة الرئيسية لإنتاج محصول البصل في جمهورية مصر العربية حيث قدر جملة إنتاج البصل كامل النضج في هذه العروة بنحو ٥٦ مليون قنطار تقريبا خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٦)، أى بنسبة ٥٤٪ من جملة محصول البصل كامل النضج لنفس الفترة والذي قدر بنحو ١٠٥ مليون قنطار تقريبا. وقد بلغ لإجمالى محصول البصل كامل النضج في العروة الصيفية المحملة في الفترة السابقة ٤١ مليون قنطار تمثل ٣٩٪ تقريبا من لإجمالى محصول البصل كامل النضج خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٦). أما جملة محصول البصل كامل النضج في العروة الصيفية المنفردة فقد بلغ خلال نفس الفترة نحو ٥,٤ مليون قنطار بنسبة ٥٪ تقريبا من جملة المحصول. وتمثل العروة النبيلية أقل العروات لإنتاجا للبصل كامل النضج حيث قدر إنتاج هذه العروة بحوالى ٢,٢ مليون قنطار تقريبا خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٦) تمثل ما يقرب من ٢٪ من جملة إنتاج البصل كامل النضج في مصر.

تطور الإنتاج الكلى للبصل المصرى كامل النضج :

بدراسة تطور جملة محصول البصل كامل النضج في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٦) فإنه يتضح أن هذا الاتجاه يأخذ اتجاها تذبذبيا بين الصعود والهبوط، إذ أن جملة المنتج هنا إنما يخضع للتغيرات في كل من المساحة

الزراعية وإنتاجية الفدان ، وحيث إن التذبذبات الإنتاجية للفدان لم تتغير كثيراً خلال سنوات الدراسة فإن التذبذبات في إجمالي المنتج من البصل إنما ترجع بصفة رئيسية للتذبذبات في المساحة الزراعية للبصل خلال سنوات الدراسة .

جدول (١) : الإنتاج السكلي للبصل كامل النضج في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٦)

السنوات	جملة المحصول (بالآلاف قنطار)	السنوات	جملة المحصول (بالآلاف قنطار)
١٩٥٠	٥٢٥٩	١٩٥٩	١١٥٥٤
١٩٥١	٦٢٩٥	١٩٦٠	١١٢١٧
١٩٥٢	٥٤٢١	١٩٦١	١٠٤٣٩
١٩٥٣	٦٢٤٣	١٩٦٢	١٢٤١٠
١٩٥٤	٧٩٢٩	١٩٦٣	١٤٦٨٤
١٩٥٥	٨٦٥٩	١٩٦٤	١٤٣٨٧
١٩٥٦	٨٢٣٤	٢٩٦٥	١٤٨٧٨
١٩٥٧	١٠٠٢٢	١٩٦٦	١٥٦١٤
١٩٥٨	٩٥٣٤		

ويتضح من جدول (١) مدى التذبذبات في جملة إنتاج البصل كامل النضج في مصر ، وبحساب معدل الزيادة السنوي في جملة إنتاج البصل كامل النضج باستخدام معادلة الاتجاه :  $ص = ٣٨٦٧ + ٧٠١ س$  ، حيث تشير (ص) إلى جملة المحصول بالقنطار ، (س) إلى السنوات ، ووجد أن هذه الزيادة تقدر بحوالي ٧٠١ قنطار تقريباً . ولا يتفق معدل هذه الزيادة السنوية مع أهداف التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة ، حيث يجب رفع الكفاية الإنتاجية في هذا البنيان الاقتصادي ليتمكن قطاع الصادرات الزراعية المصرية من أن تكون القنوات الاستثمارية لمشاريع الإنماء الاقتصادي السنوي في جمهورية مصر والتي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق أقصى إشباع ممكن لجمهرة المستهلكين .

## تكاليف إنتاج البصل الشتوى فى جمهورية مصر العربية :

ترجع أهمية دراسة بذيان التكاليف لسلمة ما إلى أن صافى إيراد المنتج الفرد إنما يعتمد أساسا على التكاليف الإنتاجية لهذه السلعة ، إذ من المفروض أن صافى الإيراد إنما يذتج بطرح التكاليف الكلية الإنتاجية من الإيراد الكلى حيث إن الأخير يعتمد أساسا على السكمية المنتجة من هذه السلعة وسعرها ، ومن هنا تبرز أهمية تخفيض التكاليف الإنتاجية لتحقيق للمزارع الفرد أكبر ربح ممكن فى ظل سيادة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة . ومن الوسائل التى يمكن بها زيادة السكفاية الإنتاجية وتحقيق الرفاهية القصوى للمجتمع من منتجين ومستهلكين هى الوصول بالتكاليف الإنتاجية الزراعية إلى الحد الأدنى دون أن تتأثر نوعية الإنتاج .

ويلاحظ بصفة عامة أن التكاليف الإنتاجية تأخذ طريقها إلى الإرتفاع أو الهبوط حسب المستوى العام للأسعار ، ولو أنه كثيرا ما توصف التكاليف بأنها لا تتغير بنفس سرعة تغير الأسعار ، وهذا فى حالة إذا ما كانت الأسعار تتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض فى ظل المنافسة .

وتنقسم التكاليف الإنتاجية إلى نوعين :

( أ ) التكاليف الثابتة : وتشمل تلك التكاليف التى تدفع بصرف النظر عن حجم الإنتاج ، وتشمل الإيجار ، والأجور الثابتة ، والضرائب ، والتأمينات ، وأقساط الفائدة على القروض طويلة الأجل ، واستهلاك المباني والآلات .

( ب ) التكاليف المتغيرة : وهى عبارة عن الجزء من التكاليف الذى يتغير بتغير حجم الإنتاج ، مثل قيمة الأسمدة السكفاوية المستخدمة ، وأجور العمال غير الثابتين ، ووقود الآلات ، وغير ذلك من خدمات العناصر الإنتاجية المتغيرة .

ويمكن القول بأن تقسيم التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة يمثل حقيقة واقعية بالنسبة للمدى القصير الذى يقصد به ذلك المدى الذى لا يتمكن فيه صاحب المنشأة من

تغيير حجم عوامل الإنتاج الثابتة ، وعلى هذا فإنه في المدى الطويل ، الذى يقصد به ذلك المدى الذى يتمكن فيه صاحب المنشأة من تغيير عوامل الإنتاج فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية ، لا يمثل تقسيم التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة حقيقة واقعية .

وتستهدف دراسة التكاليف الزراعية للبصل ما يلى :

- (١) تحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات .
- (٢) تحديد العلاقة بين العناصر الإنتاجية وبعضها .
- (٣) دراسة تكاليف الوحدة من المنتج حتى يتسنى وضع سياسة سعرية سليمة .

- (٤) دراسة بنين التكاليف ، حتى يمكن التعرف على العقبات التى تحول دون تحقيق الكفاية الإنتاجية ، وهذا بدوره مهم المزارعين والمجتمع الاستهلاكى الذى يرغب فى أن يقدم له المنتج الغذاء بأقل تكاليف ممكنة .
  - (٥) تقديم الأساس العلمى الذى يساعد المسؤولين على وضع الخطة الاقتصادية الزراعية عند تقديرهم للموال الإنتاجى الزراعى لمحصول البصل .
- تطور التكاليف الإنتاجية للبصل المصرى الشتوى كامل النضج :

لوحظ فى السنوات الحديثة (١٩٥٨ - ١٩٦٦) اطراد ارتفاع التكاليف الإنتاجية للبصل الشتوى سنة بعد أخرى بمعدل أكبر من معدل الزيادة السنوية للإنتاجية كما هو مبين بالجدول (٢) ويلاحظ من هذا الجدول أن الزيادة فى إنتاجية البصل قد بلغت نحو ١٦ ، ٢٠ ، ١٥ ٪ خلال السنوات ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ على التوالى ، وذلك بالمقابلة الإنتاجية خلال عام ١٩٥٨ ، ومعنى هذا أن الزيادة فى معدل التكاليف الإنتاجية ، وبفرض بقاء الأسعار الحقيقية على ما هى عليه فإن هذا يؤدي إلى انخفاض دخول منتجي البصل ، وارتفاع متوسط تكاليف إنتاج الوحدة المنتجة من البصل يؤدي إلى انخفاض درجة الكفاية الاقتصادية للصادرات بالنسبة لأى سلامة تزيد كلما انخفضت التكاليف الإنتاجية لها ، حيث إن هذا يعطى الدولة التى تتمتع بإنتاج البصل بتكلفة أقل للوحدة الإنتاجية بالنسبة للدولة المنافسة مميزة نسبية عالية فى الأسواق العالمية ، وهذا يمكنها من إيجاد أسواق تصديرية بصلية لها .

جدول (٢)

الرقم القياسي لإنتاجية الفدان والتكاليف الإنتاجية  
للبصل الشتوى كامل النضج في جمهورية مصر العربية خلال الفترة:  
(١٩٥٨ - ١٩٦٦)

الرقم القياسي للتكاليف	الرقم القياسي للإنتاجية	السنوات
١٠٠	١٠٠	١٩٥٨
١٠٤	١٠١	١٩٥٩
١٠٨	١٠٣	١٩٦٠
١٠٧	٩٢	١٩٦١
١٠٨	١٠٠	١٩٦٢
١٢٦	١١٧	١٩٦٣
١١٦	١١٦	١٩٦٤
١٢٥	١٢٠	١٩٦٥
١٥٢	١١٥	١٩٦٦

هيكل التكاليف الإنتاجية للبصل المصرى :

الهدف من دراسة بديان التكاليف الإنتاجية هو التعرف على العقبات التي تحول دون تحقيق الكفاية الاقتصادية للإنتاجية للمحصول .

ومن دراسة البديان العام للتكاليف الإنتاجية لفدان البصل الشتوى خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٧) فإنه يتبين أن الهيكل العام للتكاليف الإنتاجية لمحصول البصل الشتوى كان على الصورة التي يبينها الجدول (٢) . وبلا حظ من هذا الجدول أن قيمة المستلزمات السلعية المستخدمة في إنتاج البصل الشتوى تمثل حوالى ٤٤,٦٪ من جملة التكاليف الإنتاجية للبصل الشتوى ، في حين بلغت التكاليف الثابتة نحو ثلث قيمة التكاليف الكلية حيث تقدر بنحو ٣٠,٢٪ من جملة

جدول (٣)

بنود التكاليف الإنتاجية لفدان البصل الشتوى  
في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٨—١٩٦٧)

النسبة المئوية لهذه البنود إلى جملة التكاليف	قيمة التكاليف بالجنيه	بنود التكاليف	نوعية التكاليف
٣٠,٢	١٤١,٩٠٠	الإيجار	التكاليف الثابتة
٥,٤	٢,٧٠٠	— تحضير الأرض للزراعة	التكاليف المتغيرة
٣٠,٨	١٥٥,١٠٠	— التقاوى والزراعة	
٢,٨	١,٤٠٠	— الري	
١٣,٨	٦,٨٠٠	— السماد	
٥,٢	٢,٥٠٠	— العزيق وتنقية الحشائش	
١١,٨	٥,٨٠٠	— الحصاد والتنقية والفرز	
٦٩,٨	٣٤١,٣٠٠	جملة التكاليف المتغيرة	
١٠٠,٠	٤٩١,٢٠٠		التكاليف الكلية

التكاليف . أما الحصاد والتعبئة والفرز فتمثل حوالى ١١,٨ ٪ من جملة التكاليف . وقد قدرت أيضا تكاليف تحضير الأرض للزراعة فبلغت نحو ٥,٤ ٪ من إجمالى تكاليف البصل الشتوى ، ومثل هذه النسبة أيضا بلغتها تكاليف العزيق وتنقية الحشائش والمقاومة . أما الري فلا يكاد يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من جملة التكاليف تقدر بنحو ٢,٨ ٪ من جملة التكاليف الكلية تقريباً .

ويدل هذا التوزيع لبنود التكاليف للبصل الشتوى على مدى إمكانية خفض التكاليف الإنتاجية لمحصوله عن طريق توفير التقاوى والأسمدة اللازمة بأرخص الأثمان ، ومن ثم فإن الأمر يستلزم الإشراف العلمى السليم من الجهات المختصة ، على أن تعمل على خفض نفقات تكاليف إنتاج البصل الشتوى . كما وأنه يلاحظ أن التكاليف الثابتة تمثل حوالى ٣٠ ٪ من جملة التكاليف ، وهذه النسبة أقل من

نظيرتها في محاصيل أخرى كالقمح الذي تبلغ نسبة التكاليف الثابتة فيه نحو ٥٠ ٪ ،  
والقطن حيث تبلغ هذه النسبة فيه حوالى ٣٤ ٪ تقريبا ، ومحصول الذرة الشامية  
حيث تصل إلى ٣٠ ٪ . وتمثل قيمة إيجار الأرض الزراعية الجزء الأكبر من  
التكاليف الثابتة والذي يعتبر بصفة عامة منخفضا نسبيا في هذا المحصول بالمقابلة  
ببقيّة الزروع المصرية ، مما يجعل مرونة الإنتاج بالنسبة لمحصول البصل الشتوى  
أكبر منها في حالة المحاصيل الأخرى . وهذه النتيجة يمكن الاستفادة منها وذلك  
بالتحكم في السكبة المنتجة سنويا من البصل في ضوء الاتجاهات الدوائية للأسعار ،  
فبلا لو أن المساحة المخصصة للبصل الشتوى قد تحددت فعلا ، ثم لوحظ زيادة  
الأسعار الدولية لصادراته فإنه من الممكن في هذه الحالة إضافة مزيد من عوامل  
الإنتاج المتغيرة بهدف الحصول على محصول أكبر مع مراعاة مبادئ السكافية  
الاقتصادية الإنتاجية في استخدام المزارع .

### الأسواق الداخلية للبصل المصري :

يمر تسويق البصل من بدء تقليده حتى يتم تصديره إلى الخارج بخمس مراحل  
هى : التجهيز ، والتصريف ، والتحويل ، والنقل ، وأخيراً التصدير .

التجهيز للأسواق : وتشمل هذه العملية التسميحية والتقليم وتهوية وتقطيع  
الجزور والأعناق والفرز والتعبئة والنقل إلى محطة الشحن ، إذ يقلع البصل بمجرد  
نضجه ، ويستدل على ذلك بذبول الأوراق وجفافها وتدلها على الأرض ،  
بعدها يترك المحصول معرضا للشمس لمدة يومين أو ثلاثة حتى يتم جفافه وتهويته  
فتزيد قدرته الاحتمالية للنقل وتقل نسبة التالف فيه ، وبلى ذلك تقطيع النسور  
(الجزور والأعناق) ، ويجرى فرز البصل لاستبعاد الخضراء ، والمكسورة ،  
والمسلوقة ، والمزدوجة بنوعها ، والملفوفة ، والمفتوحة ، والخنوط ، والخوراء ،  
والبيضاء (اليهودية والشامية) والميشة (الصغيرة) ، والمعسلة ، ثم يعبا بعد فرزه في  
أجولة تتراوح سعة الواحد منها بين ٥٥ - ٦٠ كجم وذلك حسب منطقة الإنتاج ،  
ثم تحاك بالدوبارة ، وتقل إلى أقرب محطة سكة حديد لشحنها إلى محطة القبارى  
بالاسكندرية .



التصريف في المناطق الإنتاجية : يتم تصريف البصل من مناطقه الإنتاجية إلى أسواق الجملة بعدة طرق :

(١) البيع المباشر لتسليم المزرعة : وهذه الطريقة يتبعها صغار الزراع عادة حيث يبيعون المحصول الناتج للتاجر المحلي ، ويحصلون منه على الثمن مباشرة . وهذا يقدر التاجر ثمن الشراء على أساس سعر الجملة في الاسكندرية بعد خصم نفقات التسويق التي يتحملها مضافا إليها ١٠ - ٢٠ ٪ من صافي ثمن الشراء وذلك نظير قيامه بمهمة التسويق .

ويجوز البيع المباشر للبصل في المحافظات المنتجة له على أساس أن الوحدة الوزنية هي إما الإردب الذي وزن ٥٠٠ أرطال ، أو الإردب الذي وزن ٥٤٠ رطلا ، أو ما يعادل ٣ أو ٤ جوالا على التوالي .

(٢) قد يتم تصريف البصل عن طريق البيع بالعمولة : حيث يبيع البصل بالعمولة لحساب المنتج في سوق الجملة بالقبارى ، فيسلم تاجر العمولة المحصول من المنتج ، ويقوم بشحنه إلى الاسكندرية حيث يباع بالسعر الجارى هناك وقت وصول الرسالة ، وذلك مقابل حصول العميل على عمولة يبيع قدرها ٢ ٪ من الثمن ، وهذا علاوة على ما يقوم التاجر بخصمه من جملة ثمن البيع نظير النفقات التي يتحملها ( تتمثل هذه النفقات الاخيرة في ثمن الاجولة وأجرة النقل ونولون الشحن ورسم العمولة ) ، ثم يدفع باقى الثمن للمنتج . وقد يعاب على هذه الطريقة أن الوكيل بالعمولة يقوم بشحن البصل لمنتجين متعددين تتباين الصفات النوعية لإنتاجهم حيث يباع بسوق الجملة كرسالة واحدة ، وبسعر واحد ، يحدد على أساس العينة التي يفتحها الدلال ، الأمر الذى يترتب عليه أن السعر الذى يتحصل عليه المنتج قد لا يتناسب والصفات النوعية الحقيقية لإنتاجه ، إذ يتساوى فى ظل هذا النظام التسويقي سعر البصل ذى الصفات النوعية الرديئة والحسنة على السواء . علاوة على أنه قد يتصادف تحديد السعر على أساس عينة مأخوذة من رسالة منخفضة الرتبة فيقع فى هذه الحالة غبن على أصحاب الرسالات ذات الرتبة العالية ، الأمر الذى لا يشجع المنتجين على العناية بزراعة البصل وتحسين صفاته والاهتمام بتسويقه .

(٣) وقد يكون بيع المحصول مباشرة بسوق الجملة : ويتبع هذه الطريقة كبار الزراع الذين يسمح لهم مركزهم المالى بتمويل تمويق محصولهم تمويلًا ذاتيًا . وتمتاز هذه الطريقة عن الطريقة التسويقية الثانية بتوفير عمولة البيع وقدرها ٢٪ من الثمن ، وتوفير ١٠ — ٢٠٪ من صافي الثمن بالنسبة للطريقة التسويقية الأولى .

التويل : يفتقر العديد من الزراع وعلى الأخص صغارهم إلى المال اللازم لتويل زراعة البصل كشرام التفاوض والأسمدة والأجولة ومصاريف نقل المحصول ، لذا فهم فى حاجة إلى تمويل زراعتهم ويتم ذلك عن طريق الوكلاء العموميين حيث يلجأ الزراع إلى الوكلاء بالعمولة لتويل زراعة البصل عن طريق حصولهم على الأموال اللازمة لهم من هؤلاء الوكلاء ، على أن يتم تصريف محصولهم بواسطة الوكلاء أيضا مقابل عمولة قدرها ٢٠٪ من الثمن .

النقل : ينقل البصل من مناطق إنتاجه إلى الاسكندرية بالسكة الحديد أو بالسيارات ، أو بالصنادل ، أو بالسيارات والصنادل معا ، ويعتبر النقل بالسكة الحديد الوسيلة الرئيسية لشحن البصل إلى الاسكندرية ، وفيه يتم نقل المحصول من الحقول إلى أقرب محطة سكة حديد ، ثم تترك جميع أجولة الرسالة الواحدة برقم نشان واحد . وتخصص مصلحة السكة الحديد فى موسم التصدير عربات لشحن البصل ، كما وضعت تعريفة مخفضة لنقل البصل للشحنات الكاملة (الشحنة الكاملة لا تقل عن ١٧٠ جوال ، أى حوالى ١٠ أطنان) تتراوح بين ٧٩ — ٩٣ مليا للجوال حسب محطة التصدير . وتسير القطارات رأسا من محطة التصدير إلى القبارى ، وتغطى العربات بالمشمع لوقاية البصل مما عساه يسقط من الأمطار فى الطريق إلى الاسكندرية . وعند وصول القطارات إلى محطة القبارى — ويستغرق ذلك من ٢ — ٧ أيام من وقت الشحن — تفرغ الرسائل على الأرصفة المخصصة لذلك ، ويتم تفريغ الرسالة بواسطة عمال السكة الحديد ، وعلى حسابها . ويجب على صاحب الرسالة نقلها وإخلاء مكانها فى مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من وقت تفريغها ، وإلا تفرض عليها غرامة (أرضية) قدرها عشرة مليات عن الجوال الواحد لسكل ٢٤ ساعة . وبعد تفريغ الرسالة تقدم بوليصة الشحن لمحطة القبارى لاستبدالها بقسيمة مبين بها اسم

المرسل ورقم الرسالة والجهة الواردة منها وعدد الأجله وبيانات أخرى ، وتحفظ القسيمة للتعامل بموجبها عند بيع الرسالة .

ويتميز النقل بالسكة الحديد بأنه أرخص من وسائل النقل الأخرى ، إلا أن كثيرا من الزراع يلجأون إلى انباع وسائل أخرى للنقل ، وهي إما السيارات أو الصنادل ، أو بالأتنين معاً ، وذلك حينما تعجز السكة الحديد عن توفير القطارات والعربات اللازمة في بعض السنوات ، حيث إن ترك البصل في مثل هذه الظروف حتى يتم نقله بالسكة الحديد يؤدي إلى تسكس كميات كبيرة منه على أرضه المحطات معرضة للشمس والهواء والسرقة مدة طويلة قد تصل إلى شهر أو أكثر ، فيسبب عن ذلك زيادة نسبة التلف وضياع فرصة الانتفاع بموسم التصدير كاملاً . ويمتاز النقل بالسيارات عن غيره بتوفير الوقت ، إلا أن نفقاته كبيرة نسبياً ، حيث يتكلف نقل الجوال من سوهاج إلى الاسكندرية نحو ٣٥ قرشا . ذاك يلاحظ أن الإقبال على النقل بالسيارات لا يحدث إلا في السنوات التي يرتفع فيها سعر البصل . أما النقل بالصنادل فإن تكلفته قد تزيد قليلاً عن النقل بالسكة الحديد ، كما وأنه يستغرق وقتاً طويلاً قد يصل إلى حوالي ٣٠ يوماً وذلك في حالة نقل البصل من محافظة جرجا ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة نسبة التلف من البصل ، فضلاً عن أنه قد يفوت على المنتج فرصة الاستفادة من ارتفاع الأسعار في فترة معينة ، لهذا قد يلجأ بعض المنتجين إلى نقل البصل من مناطق الإنتاج إلى سوق المنزه (أثر النبي) بالصنادل ، ومن ثم ينقل بالسيارات إلى الاسكندرية .

التصدير في أسواق الجملة : يجتمع في بورصة البصل بمحطة القبارى بالاسكندرية المشتغلون بتجارته ، وكل من له علاقة بالسوق من مصدرين وعملاء وتجار وسهامرة ، ويجتمع معهم مفضل السوق فينتقلون إلى السوق حيث تتم معاينة البصل ويحدث الاتفاق المبدئي على سعر البيع . ويجرى البيع عادة بالمزاد العلني ، وعند إجراء العملية يفتح من الرسالة جوال أو اثنان كهيئة يتم على أساسها الفحص والشراء ، ويجرى المزايد بالقرش للقنطار الكبير (زنة ٣٠٠ رطل) ، بينما تسجل الأسعار في كشوف السوق بالمليم للقنطار الصغير (زنة ١٠٠ رطل) طبقاً للآتية السوق ، ويجوز للجنة السوق إصدار قرار بإباحة البيع بالممارسة (الأبونية) إذا

زادت كمية البصل المعروض للبيع وقت افتتاح السوق عن ٣٠ ألف جوال. وبعد إتمام البيع بحور عقد البيع ويوقع عليه كل من البائع والمشتري والدلال، ثم يقدم المشتري هذا العقد إلى مكتب السوق لتسجيله ، بعدها يتسلم المشتري بوليصة الرسالة (القسيمة) لاستلام البضاعة بموجبها في محطة السكة الحديد بعد دفع الثمن في الموعد المحدد . وتنقل الرسائل بعد وزنها إلى محلات المصدرين ( الشون والرايب ) حيث تجرى عملية الفرز والتدريج والتجديع والتعبئة .

الفرز والتدريج : يدرج البصل بناء على القرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤١ إلى ثلاث رتب رئيسية ، هي :

(١) خاص : وهي ما لا تزيد فيها نسبة البصل الملون ، والمزدوج ، والمزرع ، وغير التام النضج ، والمصاب بالعفن ، والمزوعة قشرته ، وغير المنتظم الشكل عن ٧٪ .

(٢) تجارى : وهي ما تزيد فيها نسبة البصل غير المرغوب السابق ذكره عن ٧٪ ولا تتجاوز ٢٠٪ .

(٣) النقضة : وهي التي تزيد فيها نسبة البصل غير المرغوب فيه عن ٢٠٪ . وقد صدر في عام ١٩٥٣ قرار بمنع تصدير هذه الرتبة والاحتفاظ بها لاستعمالها في مصانع تحفيف البصل في مصر .

ويقسم البصل في رتبة وخاص ، حسب أحجامه إلى :

- ( أ ) كبير : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٦ سم .
- ( ب ) متوسط : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٤,٥ سم ولا يتجاوز ٦ سم .
- ( ج ) صغير : وهو ما يزيد قطر البصلة منه على ٣,٣ سم ولا يتجاوز ٤,٥ سم .
- ( د ) تحليل : وهو ما لا يزيد قطر البصلة منه على ٣,٥ سم .
- ( هـ ) غير مدرج : وهو البصل الذى لا يدرج إلى هذه الأحجام .

ويجب ألا يحتوى الطرد من البصل الكبير على أكثر من ١٠٪ من البصل الذى يقل قطره عن ٦ سم ، وألا يحتوى الطرد من البصل التحليل على أكثر من

١٠٪ من البصل الذي يزيد قطره عن ٣,٥ سم . ويسمح بالتجاوز عن الأحجام الموضحة من البصل المتوسط والصغير فيما لا يزيد عن ٢٠٪ من وزن الطارد . وتختلف الدول المستوردة عن بعضها البعض في حجم البصل الذي تطلبه، فأنجلترا مثلا تطلب جميع الأحجام، إلا أنها تفضل البصل المتوسط يليه الكبير ثم بصل التخليل، أما ألمانيا فتفضل البصل الصغير والمتوسط، وتطلب بلجيكا بصل التخليل، في حين أن إيطاليا وفرنسا وهولندا والسويد تطلب البصل المتوسط ثم الصغير . أما السوق الأمريكية فإنها تفضل البصل كبير الحجم . ويصدر البصل غير المدرج إلى منطقة الشرق الأوسط .

التعبئة : ويمبأ البصل في أجواء جديدة مصنوعة من الجوت سعة كل منها ٢٥ أو ٥٠ كجم ، أو في صناديق خشبية جديدة وسليمة سعة كل منها ٥ كجم .

وبعد إتمام عمليات الفرز والتدريج والتعبئة يقوم أحد موظفي مكاتب مراقبة الصادرات (الكشاف) بالكشف على الرسائل المطلوب تصديرها ومعرفة نسبة النقص فيها والتأكد من وزن الأجوالة والنوع، ويتم ذلك في الشونة فإذا وجدها مطابقة للشروط قام بتتم كل جوال بالرقاص، وأعطى صاحب الرسالة تصريحا بدخول الدائرة الجمركية ، فيتقدم صاحب هذه الرسالة باستخراج شهادة زراعية من قسم الحجز الزراعي الجمركي لإثبات خلوها من الآفات والأمراض المختلفة .

مشاكل التسويق غير التعاوني للبصل في جمهورية مصر العربية :

يحوى نظام التسويق غير التعاوني للبصل العديد من المساوئ والعيوب ، والتي منها عدم كفاية وسائل النقل في بعض السنوات حيث تواجه مصلحة السكة الحديد صعوبات في توفير العربات اللازمة لنقل المحصول من مناطق إنتاجه إلى الاسكندرية في موسم التصدير، وذلك في بعض السنوات ، الأمر الذي يترتب عليه أن تظل بعض الرسائل مكدسة فوق بعضها البعض على أرصفة المحطات معرضة للشمس والهواء مدة طويلة فتتعرض للتلف ، هذا إلى جانب فوات فرص الانتفاع بموسم التصدير كاملا على بعض المنتجين .

ومن المساويء أيضا عدم انتظام ورود البصل إلى سوق الجملة، فقد ترد كميات كبيرة في وقت لا يوجد عليه طاب قوى للتصدير، الأمر الذي يترتب عليه خفض سعر البصل عما يجب أن يكون عليه، وعلاج هذا يكون باتخاذ قرارات كفيلة بنقل البصل إلى موانئ التصدير في مواعيد منتظمة وبالكميات المطلوبة بقدر الإمكان حتى لا يتأخر تصديره للأسواق الخارجية في الأوقات والمواعيد المناسبة. ومما هو ملاحظ أن النقل بالسيارات وإن كان مريعا، إلا أنه كثير التكلفة، إذ يتكلف نقل البصل بالسيارات أربعة أمثال تكلفة نقله بالسكة الحديد، كما أن النقل النهري إلى القاهرة (أثر النهي) فقط، ثم النقل بالسيارات إلى الاسكندرية، يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل نوعا ما، وإلى الإضرار بنسبة كبيرة من المحصول بسبب طول الرقت الذي تستغرقه الرسالة في وصولها إلى الاسكندرية وما يتبع ذلك من ضياع فرصة الإفادة من ارتفاع السعر في مدة معينة.

ومن المشاكل النسوية أيضا، قصر المدة المحددة لترك البصل على أرصفة القبارى، إذ تنص لائحة السكة الحديد على ضرورة نقل الرسائل من مكانها برصيف القبارى بعد مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من وقت تفريغها، وتفرض غرامة قدرها عشرة مليات لكل جوال عن كل ٢٤ ساعة تمضي بعد الموعد المقرر، الأمر الذي قد يؤدي إلى بيع المحصول بثمان منخفض تفاديا من دفع تلك الغرامة، لذا يجب ضرورة تخفيف القيود هذه والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بظروف المرض والطلب حتى تكون أسعار البصل التي تعلن بالسوق ممثلة بقدر الإمكان للظروف الاقتصادية الحقيقية التي تسكنف التسويق، وقد يصرح للوكيل بالعمولة في بعض الأحيان بالشراء لحسابه وبذلك يجمع بين وظيفة التاجر والوكيل بالعمولة، الأمر الذي لا يبعث على الاطمئنان في السوق لأنه يضر بمصلحة البائعين، إذ أن مصلحة الوكيل بالعمولة كمشترت تتعارض حتما مع البائعين. كما أن طريقة البيع بالعمولة من العيوب التسريعية التي لها أهميتها وذلك بسبب بيع عدة رسالات صفقة واحدة وتحديد ثمن الرسالة كلها على أساس العينة التي يتمتها الدلال، فقد يتصادف أن تؤخذ العينة من رسالة ذات رتبة منخفضة فيقع في هذه الحالة ضرر على أصحاب الرسالات ذات الرتب العالية، الأمر الذي لا يشجع المنتج المحمد على العناية بزراعة البصل وتحسين صفاته.

ومن المشا كل التسويقية للبصل أيضا عدم توحيد الوحدات الوزنية في التعامل حيث يوجد تباين في هذه الوحدات إلى حد كبير ، فالبصل يسلم مثلا في محافظة جرجا على أساس الإردب الذى يزن ٤٠٥ أرطال أو ٥٠٠ رطلا ، هذا في حين يجرى البيع بالمزاد في سوق القبارى بالإسكندرية على أساس القنطار الكبير زنة ٣٠٠ رطل ، بينما تسجل الأسعار في مكتب السوق وتعلن رسميا في الجرائد بالمليم للقنطار الصغير زنة ١٠٠ رطل ، هذا علاوة على أن نلون السكة الحديد وعمولة البيع تقدر على أساس الجوال الذى يزن ١٣٥ رطلا ، ولا شك أن هذا الاختلاف الكبير فى الأوزان يؤدي حتما إلى حدوث الاضطراب وعدم الاستقرار بين المشتغلين بتجارة البصل .

وبجانب التسويق غير التعاونى قد تقوم بعض الجمعيات التعاونية الزراعية الواقعة فى مناطق لإنتاج البصل فى مصر بكثير من مهام الجمعيات التعاونية النسويقية الزراعية بالنسبة لهذا المحصول ، فهى تقوم قبل الإنتاج بمحصر طلبات أعضائها من تقاوى البصل ، وتعمل على توفيرها لهم من وزارة الزراعة أو من المصادر الأخرى الموثوق بها ، ويقوم بذلك بنك التسليف بدفع ثمن التقاوى لهذه الجمعيات وبإمدادها بالاسمدة اللازمة لأعضائها ، وكذلك يقدم سائغا أخرى لتسديد تكاليف الإنتاج .

#### التجارة الخارجية للبصل المصرى :

يصدر البصل المصرى بكميات كبيرة نسبيا فى صورة بصل طازج كامل النضج وكميات قابلة نسبيا فى صورة بصل مجفف مسحوق أو شرائح . وقد تناول البحث الحالى بالدراسة التحليلية صادرات جمهورية مصر العربية من البصل بنوعيه : كامل النضج والمجفف ، إلى البلدان المختلفة ، ومدى إمكانية التوسع فى صادرات كل نوع .

تطور صادرات البصل الطازج كامل النضج : يقين من الدراسة التحليلية لصادرات (١٩٥٠ - ١٩٦٧) الاتجاه العام نحو الزيادة بصفة عامة حيث بلغت السكية المصدرة من البصل الطازج كامل النضج نحو ٨٢ ألف طن عام ١٩٥٠ ، ازدادت حتى بلغت نحو ١٣١ ألف طن خلال عام ١٩٦٧ ، بزيادة قدرها حوالى

٣٩ ألف طن ، ونسبتها تقرب من نصف الكمية المصدرة عام ١٩٥٠ . هذا وقد تراوحت الكمية المصدرة بين ٨٢ - ٩٠ ألف طن خلال السنوات الثلاث ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) ، وقد نصيب دول غرب أوروبا خلال هذه الفترة بنحو ثلاثة أرباع الكمية المصدرة من البصل المصرى الطازج . ومع بداية عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٦ أخذت الكمية المصدرة اتجاهها صعوديا حيث قدرت بنحو ١٢٢ ألف طن فى عام ١٩٥٣ بزيادة قدرها حوالى ٣٢ ألف طن ونسبتها ٣٧٪ عن العام السابق تقريبا ، كما قدرت الكمية المصدرة من البصل المصرى حوالى ١٩٥ ألف طن خلال عام ١٩٥٦ وهى أقصى ما بلغته كمية البصل المصرى المصدر خلال فترة الدراسة ( ١٩٥٠ - ١٩٦٧ ) ، ثم عادت الكمية المصدرة إلى الانخفاض حيث قدرت بنحو ١٥٣ ألف طن خلال عام ١٩٥٧ بنقص قدره ٤٢ ألف طن تمثل حوالى ٢٣٪ عما كانت عليه الكمية فى العام السابق ، ثم عادت الكمية المصدرة إلى الزيادة مرة أخرى فبلغت حوالى ١٨٧ ألف طن فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها نحو ٣٥ ألف طن ونسبتها ٢٣٪ عن العام السابق تقريبا ، ثم أخذت كمية البصل المصرى المصدر اتجاهها متناقصا خلال الفترة ( ١٩٥٩ - ١٩٦٢ ) حيث نقصت الكمية المصدرة من حوالى ١٧٩ ألف طن فى عام ١٩٥٩ إلى نحو ١٤٦ ألف طن خلال عام ١٩٦٢ ، ثم عادت الكمية المصدرة إلى الازدياد خلال عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، حيث قدرت بنحو ١٥٤ ، ١٦١ ألف طن لسكل منهما على التوالى ، ثم عادت الكمية المصدرة من البصل الطازج المصرى إلى التناقص حتى بلغت نحو ١٢١ ألف طن تقريبا خلال عام ١٩٦٧ ( جدول ٤ ) .

ويعتقد أن التذبذبات فى اتجاه الصادرات من البصل المصرى قد لا ترجع إلى حد ما إلى التذبذبات فى إنتاجية هذا المحصول ، إذ باحتساب معامل الارتباط بين الكميات المصدرة من البصل الطازج وإنتاج هذا البصل فى الجمهورية وجد أن هذا المعامل يقدر بنحو ٠,٠٢٧٧ ، وهو غير معنوى على مستوى درجة ثقة ٥٪ ، مما يوضح أن التغيرات فى الصادرات من البصل قد لا تعود إلى حد كبير إلى التقلبات الإنتاجية فى هذا المحصول ، مما يلقى الضوء على أن التذبذبات فى الأسواق الخارجية للبصل إنما قد ترجع وبصفة أساسية إلى عوامل سياسية واتجاه السياسة الدولية فى هذه الأسواق . وقد ترجع هذه التذبذبات فى الصادرات



جدول (٤)

صادرات البصل الطازج في جمهورية مصر العربية  
خلال الفترة ( ١٩٥٠ — ١٩٦٧ )

الرقم القياسي	الكمية المصدرة (بالطن)	السنوات
١٠٠	٨١,٨٥١	١٩٥٠
١٠١	٨٢,٨٦٥	١٩٥١
١١٠	٨٩,٦٨٠	١٩٥٢
١٤٩	١٢١,٩٧٩	١٩٥٣
٢٠٦	١٦٨,٩٥٢	١٩٥٤
٢١٢	١٧٣,٨٠٤	١٩٥٥
٢٣٧	١٩٤,٥٨٢	١٩٥٦
١٨٦	١٥٢,٥٥٢	١٩٥٧
٢٢٩	١٨٧,٣٩٩	١٩٥٨
٢١٨	١٧٨,٥٥٦	١٩٥٩
٢٠٥	١٦٧,٨٨٢	١٩٦٠
١٨١	١٤٨,١٥١	١٩٦١
١٧٩	١٤٦,٢٤٥	١٩٦٢
١٨٩	١٥٤,٣٢٩	١٩٦٣
١٩٧	١٦١,٠٨٢	١٩٦٤
١٥٠	١٢٢,١٤٤	١٩٦٥
١٦١	١٣١,٧٩٤	١٩٦٦
١٤٨	١٢٠,٧٠٧	١٩٦٧

من البصل إلى انخفاض الكفاية التسويقية للزروع المصرية بصفة عامة ، والبصل بصفة خاصة ، وليس بخاف ما يحققه التسويق القائم على الأسس العلمية من خلق أسواق استهلاكية جديدة ، وزيادة المنفعة الاستهلاكية للبصل المصرى ، الأمر الذى يوضح ضرورة تحقيق الكفاية التسويقية للزروع المصرية بصفة عامة ، والبصل بصفة خاصة ، وذلك إذا ما أريد إيجاد أسواق جديدة للبصل المصرى وتوسيع دائرة الاستهلاك الخارجى له وإيجاد طلب فعال للبصل المصرى فى الأسواق العالمية .

وبحساب الاتجاه العام لصادرات البصل المصرى الطازج خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٧) وباستخدام معادلة الاتجاه العام ، ص = ١٢٦٧٩٦ + ١٧١٧,٢ (س) ، حيث تشير (س) إلى الكمية المصدرة سنويا بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات موضع الدراسة ، وجد أن معدل الزيادة السنوية فى صادرات البصل الطازج المصرى يقدر بحوالى ١٧١٧ طن ، وذلك كما هو موضح بمجدول (٤) .

مستقبل الأسواق العالمية للبصل المصرى الطازج : مما تقدم ومن دراسة سلسلة كمية صادرات البصل المصرى الطازج وكذا سلسلة أسعار هذه الصادرات إلى مختلف مجموعات الأسواق فإنه قد تم تقدير معادلة خط الاتجاه العام لكميات البصل المصرى الطازج المصدر إلى كل سوق على حدة ، وأيضا تم تقدير معادلة الاتجاه العام لأسعار هذه الكميات المصدرة . ومن ثم فإنه يمكننا عن طريق هذه المعادلات الخطية احتساب كمية البصل المصرى الطازج المحتمل تصديرها إلى كل سوق ، وكذا السعر المتوقع للطن من هذه الكمية ، وذلك خلال عام ١٩٧٥ ، وبالتالي يمكن احتساب الكمية الكلية للبصل المصرى الطازج المتوقع تصديرها للأسواق العالمية عام ١٩٧٥ ، وكذا القيمة الكلية المحتمل الحصول عليها من هذه الصادرات . وسوف تمسب كمية البصل المصرى الطازج المتوقع تصديرها إلى كل سوق وأيضا القيمة المتوقعة لهذه الكمية خلال عام ١٩٧٥ وذلك على ضوء معادلة الاتجاه العام السابق تقديرها .

(١) مستقبل البصل المصرى الطازج فى أسواق الدول العربية : لقد تم تقدير معادلة الاتجاه العام لكميات البصل المصرى الطازج إلى هذه المجموعة من الأسواق

خلال الفترة (١٩٥٠—١٩٦٧) ، فكانت معادلة الاتجاه العام هي : ص = ٥٤٤٢ + ٣٦٣,٢ س ، حيث تشير (ص) إلى الكمية المصدرة بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات موضع الدراسة .

وكذا تم تقدير معادلة الاتجاه العام للأسعار هذه الكميات ، فكانت المعادلة كالتالي : ص = ٨,٥١٧ + ١,١١٤ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن التصدير .

ويقتبأ من هاتين المعادلتين أن كمية البصل المصري الطازج المحتمل تصديرها إلى مجموعة الدول العربية عام ١٩٧٥ يقدر بنحو ١٤,٨٨٣ طن قيمتها تبلغ نحو ٥٥٨ ألف جنيه .

(٢) مستقبل البصل المصري الطازج في أسواق دول شرق أوروبا :  
معادلة خط الاتجاه للكميات المصدرة هي : ص = ٥٨٨٤,١ + ٢٧٤,٨ س ، حيث تشير (ص) إلى كميات البصل الطازج بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات موضع الدراسة .

ومعادلة خط الاتجاه العام للأسعار هي : ص = ٠,٩٨ + ٢,٧٠٩ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن تصدير البصل الطازج بالجنيه ، (س) تشير إلى السنوات .

ويقتبأ من هاتين المعادلتين أن كمية البصل المصري الطازج المحتمل تصديرها إلى هذه الاسواق عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ١٥,٦٢٩ طن تقريبا تبلغ قيمتها حوالي ٩٢٩ ألف جنيه .

(٣) مستقبل البصل المصري الطازج في أسواق دول غرب أوروبا : قدرت معادلة خط الاتجاه للكميات على النحو التالي : ص = ٩٦٩٣,١ + ١١٣٠,١ س ، حيث تشير (ص) إلى كميات البصل الطازج بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات .

كما قدرت معادلة خط الاتجاه العام للأسعار على النحو التالي : ص = ١٣,٨٤ + ١,٢٩٨ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن تصدير البصل الطازج بالجنيه و (س) تشير إلى السنوات .

ويقتبأ من هاتين المعادلتين أنه يحتمل تصدير نحو ١٢٦,٣١٤ طن من البصل  
المصرى الطازج إلى أسواق دول غرب أوروبا خلال عام ١٩٧٥ تبلغ قيمتها  
نحو ٦,٠١١ ألف جنيه .

(٤) مستقبل البصل المصرى الطازج فى أسواق دول آسيا : وجد أن معادلة  
خط الاتجاه للكميات المصدرة من البصل المصرى الطازج إلى هذه المجموعة من الأسواق  
هى : ص = ١٨٣٥٣,٧ - ٨٩٩,٩ س ، حيث تشير (ص) إلى الكمية المصدرة  
بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات ، مما يدل على أنه لا يحتمل تصدير أى كمية من  
البصل الطازج المصرى إلى أسواق دول آسيا خلال عام ١٩٧٥ .

(٥) مستقبل البصل المصرى الطازج فى أسواق دول أفريقيا : قدرت معادلة  
خط الاتجاه للكميات المصدرة من البصل المصرى الطازج إلى هذه المجموعة من  
الأسواق فكانت على النحو التالى : ص = ٢٤٢٧ + ١,٩٩٦ س ، حيث تشير  
(ص) إلى الكمية المصدرة بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات موضع الدراسة .

كما قدرت معادلة خط الاتجاه العام للأسعار فكانت على النحو التالى : ص =  
١٥,٢٤ + ١,٣٥١ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن التصدير بالجنيه ، (س)  
ترمز إلى السنوات .

ويقتبأ من هاتين المعادلتين أن كمية البصل المصرى الطازج المتوقع تصديرها  
إلى أسواق دول أفريقيا عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ٢,٤٧٩ طن ، تبلغ قيمتها نحو  
١١٣ ألف جنيه .

مستقبل البصل المصرى الطازج فى أسواق دول أمريكا : وجد أن معادلة  
خط الاتجاه للكميات المصدرة من البصل الطازج إلى هذه المجموعة من الأسواق  
هى : ص = ١٨٨٧,٦ + ٤,٠١٤٨ س ، حيث تشير (ص) إلى الكمية المصدرة  
بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات .

كما وجد أن معادلة خط الاتجاه العام للأسعار هذه الكميات هى : ص = ٩,٨  
+ ٢,٣٣ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن التصدير بالجنيه ، (س) ترمز إلى  
السنوات .

ويتنبأ من هاتين المعادلتين أن كمية البصل المصرى الطازج المحتمل تصديرها إلى مجموعة دول أمريكا عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ١٢,٣٢٦ طن ، وتبلغ قيمتها نحو ٨٦٨ ألف جنيه تقريبا .

ويتضح مما سبق أن لإجمالى كميات البصل المصرى الطازج المتوقع تصديرها إلى الأسواق العالمية المختلفة عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ١٧١,٦٣٢ طن ، وتبلغ قيمتها حوالى ٨,٤٧٨ ألف جنيه تقريبا .

### المشاكل الرئيسية للبصل المصرى الطازج فى الأسواق العالمية :

هناك بعض صعوبات تواجه صادرات البصل المصرى الطازج إلى الأسواق العالمية تتلخص فى :

(أولا) عدم بذل العناية الكافية والإشراف الدقيق على عمليات شحن البصل المصدر ، وذلك من حيث استعمال عمال الشحن والتفريغ للخطاف ذى السن الواحد ، الأمر الذى يسبب جرح الأبصال داخل العبوات ، وبالتالي تعرضها للإصابة بالعفن مما يساعد على وصولها إلى الأسواق الخارجية بحالة غير سليمة . هذا إلى جانب عدم وضوح البيانات المدونة على أجولة الرسائل المصدرة خاصة البيانات الخاصة بالحجم ، واسم المصدر . وترجع أهمية وضوح البيانات إلى أنه فى حالة طمس هذه البيانات تختلط رسائل الشركات المصدرة أثناء تسويقها بالعنبر الواحد مما يؤدي إلى صعوبة فرزها ثانياً أثناء عمليات التفريغ بموانئ الوصول . وتزداد أهمية وضوح البيانات والتسويق السليم فى الرسائل المصدرة عبر أحد الموانئ « الرسائل الترانزيت » حيث يصعب أو يستحيل على وكلاء المستوردين بالموانئ العابرة فرز الرسائل الخاصة بهم ، وهذه تعتبر الشكوى المشتركة بين معظم مستوردى البصل المصرى . وأيضاً عدم ترك مسافات كافية بين الرصات داخل عنابر الباخرة مما يؤدي إلى عدم كفاية التهوية فتتصل الرسائل وبها نسبة من التلف .

(ثانياً) اضطراب مواعيد البواخر المؤجرة لشحن البصل وتأجيل وصولها فى بعض الأحيان ، الأمر الذى يؤدي إلى حدوث بلبلة فى الأسواق الخارجية من حيث عدم انتظام عرض البصل المصرى ، فتتصل كميات كبيرة منها دفعة واحدة ، مما يؤدي إلى تذبذب فى أسعار البصل المصرى بالخارج .

(ثالثاً) عدم الاهتمام ببعض الأسواق مثل أسواق الشرق الأقصى وسيلان ، وسوق شرق أوروبا ، والاعتقاد الكلية في تصدير البصل على سوق دول غرب أوروبا ، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث نكسة في تصدير البصل المصري في حالة ضعف الطلب عليه بالأسواق الأوروبية لسبب ما .

(رابعاً) عدم مراعاة الأصول المتبعة والمعروفة في المعاملات التجارية ، وذلك من حيث طلب تأجيل تنفيذ تصدير بعض التعاقدات إلى فترات تالية بأسعار تزيد عن سعر التعاقد بحيث تتمشى مع الأسعار المحددة للفترة التي طلب تنفيذ التصدير خلالها وأثر ذلك في سوء العلاقة بين المستورد وعملائه نتيجة رفع السعر وتغيير مواعيد الشحن ومد الاعتمادات المستندية ، وعدم تنفيذ تصدير بعض الكميات لعجز المحصول ، والتأخر في إرسال المستندات الخاصة بالرسائل المصدرة مما يؤدي إلى تأخر المستوردين في سحب تلك الرسائل أو تقديم خطابات ضمان مما يزيد من تكلفة الاستيراد ، وعدم الالتزام بشروط التعاقد من حيث نسبة الأحجام المختلفة من الكميات المتعاقد عليها ، وأخيراً عدم الاهتمام بالرد على بعض البرقيات والمسكبات .

(خامساً) اختلاف المواصفات التي ينص عليها القرار الوزاري الخاص بالرقابة على تصدير البصل عن المواصفات التي تنص عليها اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة . ولما كانت الدول التي تتبع هذه السوق قد نهت إلى أنه اعتباراً من عام ١٩٦٩ بدأت في تطبيق مواصفات السوق على وارداتها من البصل المصري ، ولذلك يجب الاهتمام بمطابقة البصل المصري المصدر للمواصفات التي تشترطها دول السوق الأوروبية .

(سادساً) عدم ختم جميع طرود الرسائل المصدرة بماكينات ختم الرصاص الخاصة برقابة الصادرات وصعوبة تفسير الحروف الخاصة بهذه الماكينات مما يحمل على الشك في عدم فحص جميع الطرود عند مواجهة هذه الرسائل بموانئ الوصول ، وصعوبة تتبع مصادر الخطأ والاهتمام في تجهيز تلك الرسائل حين إذا وصلت بحالة غير سليمة .